

الصوت بين المعيارية والموضوعية عند ابن جني
Sound between standardization and
objectivity in Ibn Jinni

م.م. رسل نصير علي

Assist. Lectr. Russel Naseer Ali

جامعة واسط – كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

تخصص اللغة العربية/ فرع اللغة

University of Wasit – College of Physical Education and
Sports Sciences

Arabic Language Department/Linguistics Branch

russelnaseer@uowasit.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الصوت، المعيارية، الموضوعية، ابن جني.

Keywords: Phonetics, Standardization, Objectivity, Ibn Jinni

الملخص:

تناول هذا البحث الموسوم بـ(الصوت بين المعيارية والموضوعية عند ابن جني) الرؤية الصوتية عند ابن جني، مع التركيز على كيفية موازنته بين الرؤية المعيارية التي تضبط اللغة وفق قواعد الفصاحة والقياس، وبين الرؤية الموضوعية التي تنظر إلى الصوت بوصفه ظاهرة لغوية حيّة يمكن تحليلها وتفسير تغيراتها، وأن الصوت يُعدّ من أهم عناصر اللغة، لأنه أساس التخاطب والتواصل، وقد اهتم علماء العربية به منذ القدم وربطوه بالمعنى وبسلامة اللغة، ويبرز ابن جني بوصفه من أبرز علماء الصوتيات العرب، خاصة في كتابيه الخصائص وسر صناعة الإعراب، إذ لم يتعامل مع الصوت تعاملًا آليًا فقط، بل نظر إليه ضمن مشروع لغوي واسع يجمع بين التحليل العقلي، والقياس، والاستعمال اللغوي، وايضاً تحدث عن الكيفية التي وازن بها ابن جني بين المحافظة على القواعد الفصيحة من جهة، والانفتاح على تفسير الظواهر الصوتية المتغيرة من جهة أخرى، و يوضح الرؤية المعيارية للصوت عند ابن جني، حيث تعامل مع الأصوات بوصفها عناصر لغوية يجب ضبطها بقواعد الفصاحة والاحتجاج والقياس كما يبين أن المعيارية في الفكر العربي القديم نشأت بسبب الحاجة إلى حماية القرآن واللغة العربية من اللحن والتحريف، خاصة بعد اختلاط العرب بغيرهم لذلك اهتم النحاة الأوائل بتقنين اللغة، وجعلوا كلام العرب الفصحاء والشواهد القرآنية والشعرية أساسًا للحكم على صحة الظواهر اللغوية فالبحث يدرس موقف ابن جني من الصوت العربي، ويبيّن أنه جمع بين ضبط الأصوات وفق معيار الفصاحة والقياس، وبين تحليلها تحليلًا عقليًا وموضوعيًا، مما جعله يمثل مرحلة متقدمة في التراث الصوتي العربي.

Abstract:

This research, entitled "Sound Between Normativity and Objectivity in Ibn Jinni's Work," examines Ibn Jinni's phonetic perspective, focusing on how he balanced the normative view, which governs language according to the rules of eloquence and analogy, with the objective view, which considers sound as a living linguistic phenomenon whose changes can be analyzed and interpreted. Sound is one of the most important elements of language because it is the foundation of communication. Arab scholars have been interested in it since ancient times, linking it to meaning and linguistic integrity. Ibn Jinni stands out as one of the most prominent Arab phoneticians, particularly in his books "Al-Khasa'is" and "Sirr Sina'at al-'Arab." He did not treat sound merely mechanically, but rather viewed it within a broad linguistic project that combined rational analysis, analogy, and linguistic usage. The research also discusses how Ibn Jinni balanced preserving classical rules with being open to interpreting changing phonetic phenomena. It clarifies Ibn Jinni's normative view of sound, where he treated sounds as linguistic elements that must be governed by the rules of eloquence, argumentation, and analogy. Furthermore, it demonstrates that Standardization in early Arab thought arose from the need to protect the Quran and the Arabic language from errors and distortions, especially after the Arabs' interaction with other cultures. Therefore, early grammarians focused on codifying the language, using the speech of eloquent Arabs and Quranic and poetic evidence as the basis for judging the correctness of linguistic phenomena. This research examines Ibn Jinni's approach to Arabic phonetics, demonstrating that he combined the standardization of sounds according to eloquence and analogy with their rational and objective analysis, thus representing an advanced stage in the development of Arabic phonetics.

المقدمة:

يُعدّ الصوت أحد الأركان الأساس في بنية اللغة، وعليه تعتمد وظائف التخاطب والإفهام والتواصل البشري. وقد أولى علماء اللغة منذ القدم هذا الجانب اهتمامًا بالغًا، إذ ربطوا بين الصوت والمعنى، واعتبروا الصوت نظامًا مقننًا ومنضبطًا يعكس قواعد اللغة ويُسهّم في حفظها من التحريف والخلل. فاللغة في تصورهم لا تكون سليمة ما لم تكن أصواتها منضبطة بأصول القياس والفصاحة، وهو ما ميّز التراث الصوتي العربي بطابعه **المعياري** الذي تشكل في ظل صراع المحافظة على نقاء العربية في بيئة مشبعة بالاختلاط والتأثير الخارجي (تمام، 2004، ص 61).

وفي هذا السياق يبرز ابن جني (ت 392هـ)، بوصفه أحد أعلام المدرسة الصوتية العربية، لا لما كتبه فقط، بل لما نظّر له من مفاهيم دقيقة، عكست فهمه العميق لبنية اللغة. فكتابه "الخصائص" على وجه الخصوص لا يقدم صوتيات بالمعنى الآلي، بل يُمثّل مشروعًا لغويًا متكاملًا يجمع بين البعد الفلسفي، والتحليل العقلي، والرصد الواقعي للظواهر الصوتية في ضوء الاحتجاج والاستعمال (ابن جني، 1999، ج1، ص 5).

لقد تناول ابن جني الصوت من زاويتين متكاملتين:

- الأولى: رؤية معيارية، تنطلق من تصور اللغة بوصفها نظامًا تقعيديًا، تُقوّم ظواهره الصوتية وفق معايير الفصاحة ومواصفات الأداء الصحيح.
- والثانية: رؤية موضوعية، تحاول أن تُخضع الصوت لتحليل عقلي ووصفي، يراعي التغيرات الصوتية، وظروف النطق، وموقع الحرف، ووظيفته داخل البنية اللغوية. وهذه الثنائية هي ما يُضفي على فكره الصوتي توازنًا فريدًا قلّ نظيره في ذلك العصر (الخطيب، 2010، ص 112).

إشكالية البحث:

مشكلة تكمن في (كيف وازن ابن جني بين الرؤية المعيارية التي تهدف إلى تقنين الظواهر الصوتية والاحتكام إلى قواعد فصيحة، وبين الرؤية الموضوعية التي ترى الصوت بوصفه ظاهرة حية قابلة للتطور والتغير)؟

السؤالين الفرعيين جاءت في:

- هل كان ابن جني محافظًا على حدود التقليد النحوي الصارم؟
- أم أنه قدّم بذورًا لنظرية صوتية وصفية مبكرة توازي مفاهيم علم الأصوات الحديث؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه:

1. يعيد قراءة تراث ابن جني الصوتي من زاوية تحليلية مركبة تتجاوز الفهم التقليدي لكتبه.
2. يبين كيف دمج ابن جني بين المعيارية والموضوعية في تناوله للصوت العربي.
3. يسهم في توسيع فهمنا للتداخل بين النحو والصوتيات في الفكر اللغوي العربي، ويقربه من التصورات اللسانية الحديثة.

منهجية البحث

اعتمدت في بحثي على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال استقراء نصوص ابن جني الأصلية وتحليلها، مع الاستعانة بشرح علماء الصوتيات القدامى والمحدثين، بهدف تتبع مسار الفكرة الصوتية من لحظة ظهورها في النص حتى استقرارها في النظرية. وقد استندت الدراسة إلى مصادر أساسية، أبرزها:

- الخصائص، وسر صناعة الإعراب لابن جني.
- الكتاب لسبويه، بوصفه مرجعية معيارية أساسية.
- إضافة إلى مصادر معاصرة في علم الأصوات اللغوي العام (فونولوجيا - فونتيكا)

هيكلية البحث:

قسم المبحث الأول إلى الرؤية المعيارية للصوت عند ابن جني، ويتناول تصوراته التعقيدية للأصوات، ومعايير الفصاحة، وموقفه من القراءات واللهجات، وجاء المبحث الثاني الرؤية الموضوعية للصوت عند ابن جني، ويتناول تحليله الواقعي للأصوات، تقسيراته التغييرية، وعلاقته بالملاحظة والتجريب، وُختم البحث بـ خاتمة تضم أبرز النتائج، يعقبها فهرس للمصادر.

المبحث الأول

الرؤية المعيارية للصوت عند ابن جني

يمثل المنهج المعياري أحد الأبعاد الرئيسة في تحليل ابن جني للظاهرة الصوتية، إذ عالج الأصوات بوصفها كائنات لغوية منضبطة يجب أن تُخضع لقواعد راسخة وقياسية، لا بوصفها مجرد نتاج للتطور أو التغيير، وقد استند في هذا التوجه إلى تراث النحويين الأوائل، واستثمره في بناء رؤية متماسكة تقوم على الفصاحة، الاحتجاج، والمقارنة بين القراءات واللهجات. ويتوزع هذا المبحث على ثلاثة فروع:

الفرع الأول: مفهوم المعيارية في الفكر اللغوي القديم

1. تعريف المعيارية في السياق اللغوي العربي:

تُعَدّ المعيارية أحد الأسس المنهجية التي استقر عليها الدرس اللغوي العربي منذ نشأته، إذ تمثل نزعةً لغوية تتعامل مع اللغة بوصفها نظامًا تامًا مغلقًا يجب حفظه وصيانته من التغيير والتحريف، وقد تأسست هذه الرؤية انطلاقًا من دوافع دينية وثقافية واجتماعية، من أبرزها الحاجة إلى حفظ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من اللحن والتحريف، مما فرض التقعيد، والتقييد، والمراقبة المستمرة لأداء اللغة في الاستعمال.

وقد انعكست هذه الرؤية بوضوح في أعمال النحاة الأوائل، لا سيما البصريين، الذين جعلوا من اللغة الفصيحة كما وردت عن العرب الأقحاح معيارًا أعلى في الحكم على صحة الألفاظ والبُنى، فكان الشاهد النحوي - شعريًا كان أم قرآنيًا - هو المرجع الأساس، وكل ما خرج عنه يُعَدّ شذوذًا لا يُحتج به (عبد التواب، 1998، ص 55).

ومن ثم، أصبحت اللغة في هذا الإطار المعياري أداة ثابتة تُقاس بها صحة الكلام، وليست ظاهرة اجتماعية مرنة تتغير بحسب المستويات والمتغيرات .

وقد عبّر تمام حسان عن هذا التوجه بقوله: "ظل النحوي العربي يقيم اللغة لا يصفها، ويزن الظواهر بمقياس الصواب والخطأ، لا بمقياس الوجود والعدم" (تمام، 2004، ص 73)، فالغاية لم تكن فهم اللغة كما هي في واقع الاستعمال، بل كما يجب أن تكون في ضوء ما تقرره أصول الفصاحة ومواضع القياس.

أما من الناحية الصوتية، فقد أدت هذه النزعة المعيارية إلى تكوين ما يُسمى بالوصف القيمي للصوت، حيث جعل لبعض الأصوات مقام أعلى من غيرها لارتباطها بالفصاحة، في حين تم تصنيف أصوات أخرى بأنها ضعيفة أو دخيلة أو مردولة، لمجرد عدم وجود أصل فصيح لها، حتى وإن كانت مفسّرة منطقيًا وهذا ما أسس لموقف صارم تجاه كل ما لا يدخل ضمن حدود المنقول، وهو ما سيتجلى لاحقًا في آراء ابن جني، الذي ورث هذا الاتجاه لكنه أضفى عليه شيئًا من المرونة، وهكذا فإن المعيارية في السياق العربي لا تتعلق فقط بضبط اللغة، بل تتصل أيضًا بفهم الهوية الثقافية والحفاظ على التراث، وهي زاوية مهمة يجب مراعاتها في كل محاولة لقراءة الفكر الصوتي عند رواد العربية.

2. دور النحاة الأوائل في تقنين اللغة وحمايتها

لقد نشأ علم النحو العربي في بيئة شعرت بخطر اللحن والانحراف عن سنن العرب، خصوصًا بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية، ودخول الأعاجم في الإسلام، مما أدى إلى تداخل لغوي واسع كاد أن يهدد نقاء اللغة العربية. وقد كان هذا الهاجس دافعًا مباشرًا لظهور النحاة الأوائل، الذين جعلوا من اللغة مجالًا للضبط والتقنين لا للوصف والتسجيل فقط لذلك، كان

الهدف الجوهرى من النحو عندهم هو حفظ اللسان العربى من الفساد، وصونه من الانحراف، لا سيما فى ما يتعلق بلفظ القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف.

وقد مثل سيبويه (ت180هـ) فى الكتاب النموذج الأكمّل لهذا التوجه، إذ وضع أسس النحو على قاعدة "ما سمع عن العرب الفصحاء"، فاستخرج القواعد من كلامهم، ثم جعلها أساساً يُقاس عليه سائر الكلام، ما جعل النحو معياراً حاكماً، لا مجرد نظام وصفى. فهو لا يكتفى بوصف الظاهرة الصوتية أو الصرفية، بل يُخضعها للمقارنة والتمحيص وفق مبدأ الفصاحة (سيبويه، 1988، ج1، ص 12).

ولم يكن هدف هؤلاء النحاة مجرد جمع الظواهر، بل فرز الصالح منها على أساس الاحتجاج، وهو ما يظهر فى عباراتهم المتكررة مثل: "لا يُحتجّ بهذه اللغة"، أو "هذا قول ضعيف"، ما يؤكد أن رؤيتهم تقوم على تقنين اللغة من خلال سلطة الرواية والتواتر. كما ظهر ذلك فى تقسيمهم القبائل إلى "محتجّ بها" وأخرى لا يُؤخذ بلسانها، كما فى المذهب البصرى الذى قصر الاحتجاج على قبائل مثل تميم وهذيل وقيس.

أما الفراء (ت207هـ) – أحد أعلام المدرسة الكوفية – فقد كان أكثر تساهلاً فى التوسيع من البصريين، لكنه مع ذلك لم يُخرج النحو من إطار المعيارية، بل تعامل مع الظواهر الصوتية داخل حدود القراءات القرآنية واللهجات الفصيحة، وجعل لكل ظاهرة علة تفسرها، شرط أن لا تُنافى الأصول اللغوية (الفراء، 1983، ص 21).

وقد ورث ابن جنى هذا الاتجاه، وأعلن صراحة أنه ينطلق من مقاييس الفصاحة، لكنه يضيف إليها ملكة عقلية وقدرة على التأويل، تتيح له أن يوازن بين الرواية والقياس، فيؤسس بذلك لرؤية معيارية متماسكة، تدمج بين الضبط النحوي والتحليل الصوتي. فهو لا يكتفى بنقل ما جاء عن العرب، بل يُخضعه للتحليل، وقيس عليه نظائر من كلامهم، مما يدل على تأثره العميق بمنهج النحاة الأوائل، مع شيء من التحديث العقلي فى الطرح (ابن جنى، 1999، ج1، ص 61).

وبذلك يكون النحاة الأوائل قد وضعوا اللبنات الأولى لفهم الصوت العربى بوصفه ظاهرة قابلة للتقعيد، وحولوا دراسة اللغة إلى نظام معيارى مغلق تُرفض فيه الظواهر الصوتية التى لا تندرج تحت قاعدة، حتى وإن كانت مسموعة. وهو ما مهّد الطريق لابن جنى لاحقاً ليُبنى على ذلك صرحاً نظرياً جديداً يُراوح بين القديم والحديث، بين النص والتأويل.

3. أثر هذا المفهوم فى توجيه التحليل الصوتي

لقد كان لمفهوم المعيارية أثرٌ بالغ فى تشكيل طريقة ابن جنى فى تحليل الأصوات، إذ إنه لم يكن يتعامل مع الصوت من منطلق وصفى بحت، كما يفعل علماء الأصوات المحدثون، بل كان يرى أن الظاهرة الصوتية يجب أن تخضع لمبادئ التقعيد والقياس، ويُشترط فى قبولها أن

تكون مبررة بعلّة صرفية أو لغوية ثابتة، من هنا فإنّ تحليل الصوت عنده لم يكن غاية مستقلة بل وسيلة لخدمة النظام اللغوي وتقويته عبر الضبط الصوتي لحدود الفصاحة، فابن جني لا يقبل أيّ تغيير صوتي، مهما بدا منطقيًا، إذا أدى إلى الإخلال بالبنية الصرفية للكلمة أو الخروج عن القاعدة التي تقررت بالاستعمال العربي الفصيح، ويقول بصراحة "لا يكون التغيير إلا لمعنى"، وهو ما يفيد اشتراط العلة في قبول التحول، سواء أكان إدغامًا أم إعلالًا أم إبدالًا (ابن جني، 1999، ج1، ص 74)، وهذا يعني أن التغيير الصوتي ليس عملية اعتباطية ناتجة عن التطور النطقي فقط، بل يجب أن يُفهم ضمن إطار من العلل التعييدية التي تضبط الظاهرة وتتقيها، وقد انعكست هذه الرؤية على مواقف من ظواهر كثيرة، منها ظاهرة الإعلال، التي فسرها بعلل صرفية دقيقة. فعند حديثه عن قلب الواو ياءً في "قيل"، ربط ذلك بوقوع الواو بين كسرة وياء ساكنة، ما يجعل القلب الصوتي مقبولًا لأن له علة صرفية معروفة (ابن جني، 1999، ج2، ص 115). ولو لم تتوفر هذه الشروط، لعدّ التغيير خروجًا عن المعيار، ورفضه مهما بدا مستساغًا صوتيًا.

ويلاحظ كذلك أن ابن جني تعامل مع الإدغام من منظور معياري صرف، إذ لم يقبله في كل المواضع، بل قيده بمواقع معينة وأصوات محددة، كأن يكون الإدغام بين حرفين متماثلين أو متقاربين، على أن لا يؤدي ذلك إلى التباس المعنى أو فساد الوزن. وهذا يؤكد أن التحليل الصوتي عنده محكوم بضوابط فقهية لغوية مستمدة من القياس والفصاحة، وليس مجرد ملاحظة للواقع الصوتي فقط (الزيات، 2008، ص 122)، ومما يعزز هذه النزعة المعيارية عند ابن جني، رفضه للأصوات التي لا شاهد فصيح عليها، حتى لو كانت مستعملة أو منطقية. فهو لا ينظر إلى شيوع الظاهرة، بل إلى ما ورد من العرب الفصحاء، فإن وجد شاهدًا صالحًا احتجّ به، وإلا عدّها شاذة أو ضعيفة. ولهذا قال عبد القادر المغربي: "ابن جني لم يكن يدرس الأصوات لمحض دراستها، بل من أجل أن يخضعها لمقاييس اللغة المقعدة" (المغربي، 1953، ص 103)، كما أن ابن جني رأى أن بعض التحولات الصوتية، وإن بدت عفوية أو ناتجة عن التخفيف، لا يجوز قبولها إلا إن كانت جارية على سنن العرب في كلامهم، مما يدل على أن الصوت في فكره محكوم لا بالحاجة النطقية فقط، بل بالقواعد المقررة بالفصاحة والاحتجاج.

وهكذا يتبين أن ابن جني كان ينظر إلى الصوت من نافذة معيارية عقلية، تُخضع الأداء الصوتي لمبادئ القياس والتحليل القاعدي، مما جعل منه صوتيًا تعييديًا، أكثر منه وصفيًا ميدانيًا، على الرغم من امتلاكه إدراكًا دقيقًا لمواضع التحول والعلل المؤدية إليه

الفرع الثاني: التقعيد الصوتي في ضوء كتاب "الخصائص"

1. بنية الصوت العربي كما عرضها ابن جني

يُعدّ تناول ابن جنّي لبنية الصوت العربي مرحلة متقدمة في تاريخ الفكر الصوتي العربي، إذ لم يكتف باستعراض الأصوات كما يفعل الصرفيون والنحاة قبله، بل بنى تصورًا منظوميًا دقيقًا لطبيعة الأصوات، صفاتها، علاقتها بالمعنى، وأثرها في البنية الصرفية لقد رأى ابن جنّي أن الصوت ليس مجرد أداة نطق، بل هو عنصر تأسيسي في اللغة، يتقوّم بموقعه، وصفاته، وتجاوره مع غيره من الأصوات داخل السياق اللغوي.

أ- المخارج والصفات: أساس التحليل البنيوي للصوت

بدأ ابن جنّي تحليله الصوتي من خلال تقسيم الحروف إلى مخارج وصفات، وهو التقسيم الذي أخذ نواته الأولى من سيوييه، لكنه طوّره بمقاربة عقلية أقرب إلى علم الأصوات الفونولوجي. فقد صنّف الأصوات إلى جهريّة وهمسيّة، وشديدة ورخوة، ومستقلة ومستعلية، ومطبقة ومنفتحة، وبيّن أثر هذه الصفات في مرونة النطق أو ثقله، وفي حسن الأداء أو رداءته (ابن جنّي، 1999، ج2، ص 9).

فمثلاً، عند حديثه عن صوت الضاد، أشار إلى صعوبته على الأعاجم، لأن مخرجه دقيق، ويحتاج إلى مهارة نطقية عربية أصيلة، وهذا ما يفسّر تمسك العرب به معيارًا في الفصاحة، حتى قيل "العربية ضادّ وطاء" (ابن جنّي، 1999، ج2، ص 14)، ويلاحظ أن ابن جنّي لا يصف الصوت فيزيائيًا فقط، بل يربط صفاته بوظيفته داخل الكلمة، وبدوره في نقل المعنى، مما يدل على نظريته التراكمية للصوت باعتباره "بنية ذات طاقة لغوية" لا مجرد حركة عضوية.

ب- التصنيف التقابلي للأصوات

من خصائص تحليل ابن جنّي أنه اعتمد أسلوب المقابلة بين الأصوات لفهم سماتها وأدوارها، وهو ما يُعد نواة للتمييز بين الفونيمات كما تُعرف في اللسانيات الحديثة. فقد كان يعقد المقارنات بين الصوت ومقابله من حيث الجهر والهمس، فيبيّن أن الجهر "صوت قوي ممتد"، بينما الهمس "صوت ضعيف تنقطع فيه النفس"، كما يوضح أن الفارق بين الباء والتاء، مثلاً، هو الجهر والهمس، ما يجعل دلالة كل منهما تختلف وإن اشتركا في المخرج (ابن جنّي، 1999، ج2، ص 10)، وهذا الأسلوب التحليلي يظهر وعياً بضرورة دراسة الصوت في ضوء العلاقات الفارقة، لا في ذاته فقط، وهو ما يمهد لتصور الفونيم بوصفه "عنصرًا تمييزيًا"، لا مجرد وحدة نطقية.

ج- أثر البنية الصوتية في صياغة الدلالة

يُعدّ ابن جنّي من أوائل من أشار إلى العلاقة بين الصوت والمعنى بشكل صريح، حيث يرى أن الأصوات ليست محايدة دلاليًا، بل تساهم في بناء المعنى من خلال صفاتها. فهو يعتقد أن تكرار حرف معين في كلمة ما قد يدل على "الامتداد أو التكرار أو الكثرة"، كما في قوله: "إن

التضعيف يدل على القوة، وتكرار الصوت يدل على المبالغة" (ابن جني، 1999، ج2، ص 35)، ويُعد هذا الطرح ذا صلة بما يُعرف في اللسانيات الحديثة بـ الرمزية الصوتية (sound symbolism)، وهي الفكرة القائلة بأن بين بعض الأصوات وبعض المعاني نوعاً من العلاقة الطبيعية أو الوجدانية، وليست العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية بالكامل كما تزعم المدارس البنيوية الخالصة.

2. القواعد الصوتية المستنبطة من الاستعمال الفصيح

شكل الاستعمال الفصيح عند ابن جني القاعدة الأساس في بناء التصور المعياري للصوت، فقد كان يرى أن اللغة لا تُفهم من خلال العقل المجرد أو الاستنباط النظري فقط، بل من خلال الاستقراء الدقيق للنصوص المروية عن العرب الفصحاء. ولهذا، فإن القواعد الصوتية التي بناها لم تكن مستمدة من تنظير عقلي منعزل، بل كانت متجذرة في الشاهد الفصيح، سواء أكان قرآنيًا أو شعريًا أو مأثورًا عن قبائل يُحتج بكلامها.

أ- الاستعمال الفصيح: معيار التشريع الصوتي

أدرك ابن جني أن الأصوات لا تتبدل في اللغة اعتباطًا، بل تتبع نظامًا دقيقًا تقرره السنن اللغوية الثابتة في الاستعمال العربي، وهو ما جعله يرفض اعتبار الظواهر المتكررة أو الشائعة حُجّة إن لم تُؤيدها الشواهد الفصيحة. ومن ثم، كان يحرص دائمًا على تقديم الشاهد اللغوي المسموع بوصفه المصدر الأول للتقعيد، لا سيما في الظواهر الصوتية المعقدة مثل الإدغام والإعلال.

ويؤكد ذلك قوله: "اللغة إنما هي ما ثبتت عن العرب، واستقر في سماعهم، وعليه يُقاس الأحكام، وما لم يكن كذلك فليس من العربية في شيء" (ابن جني، 1999، ج1، ص 66)

ب- التغيرات الصوتية المقيسة: مثال "قيل" و"بيع"

من أوضح الأمثلة على ذلك تفسيره لظاهرة قلب الواو ياءً في كلمة "قيل"، وهي في أصلها الثلاثي "قول"، إذ يعلّل قلب الواو ياءً بكونها وقعت بين كسرة وياء ساكنة، ما يؤدي إلى كسر يُناسب الياء أكثر من الواو، ومن ثم يُستحسن القلب. وقد بنى على هذا المثال قاعدة عامة يُقاس عليها في نظائر أخرى مثل "بيع" من "بيع"، و"سير" من "سار" (ابن جني، 1999، ج2، ص 115).

هذا التحليل يُظهر مدى ارتباط القاعدة الصوتية بمواقع الأصوات داخل الكلمة، وهو ما يؤسس لفهم بنيوي للوظيفة الصوتية، لا لمجرد التبديل اللفظي، كما يربط التحول بخصائص الأصوات المتجاوزة، وهو أساس مهم في علم الأصوات الحديثة.

ج- القياس الصوتي المنضبط: لا إطلاق في التعميم

لم يكن القياس عند ابن جني مطلقاً، بل كان محكوماً بشروط صوتية وصرفية دقيقة، ويُرفض القياس إذا أفضى إلى تغيير لا يشهد له شاهد. لذلك، يُلاحظ أنه كثيراً ما يصرّ على عدم التوسع في الحكم، ويُشدّد على أن "القياس لا يُطلق إلا عند وجود النظرير التام". فليس كل تغيير بين حرفين يُعدّ مقبولاً، وإنما ما وافق نظائر العرب واستعمالهم المعتمد.

كما رفض تعميم بعض الإبدالات التي وردت في لهجات نادرة أو غير محتج بها، على الرغم من منطقيتها، مثل قول بعضهم "البئر" بـ"الأف" بدلاً من الهمز، وعده شذوذاً لا يقاس عليه، لأنه لا يخضع لسنن الفصاحة المعتمدة (سالم، 2001، ص 115).

د- العلاقة بين الصوت والوزن الصرفي

اعتمد ابن جني أيضاً على الوزن الصرفي كأداة لاكتشاف الخلل الصوتي، فإذا اختلف الوزن بسبب صوت دخيل أو مبدل، فإنه يرفض القاعدة مهما بدت مقنعة. وهذا ما يؤكده في شرحه لسبب رفض بعض الإعلالات التي تغير جذور الكلمة وتفقد توازنها البنيوي. وهنا يظهر حرصه على التناسق بين التحول الصوتي والهيكل الصرفي، مما يدل على نظريته التكاملية.

3. الإبدال والإعلال والإدغام كمظاهر معيارية

تمثل ظواهر الإبدال والإعلال والإدغام ركائز أساسية في التحليل الصوتي عند ابن جني، إذ لم يتعامل معها بوصفها تغيرات صوتية عشوائية أو ناتجة عن تيسير النطق فحسب، بل عدّها عمليات صوتية مقننة تخضع لضوابط وقواعد صارمة، قائمة على القياس والاستعمال الفصيح. ومن ثمّ، فإن هذه الظواهر تمثل عنده تجليات معيارية لنظام لغوي راسخ، وليست نتاجاً لتحولات تلقائية غير مضبوطة.

أولاً: الإبدال بوصفه ظاهرة مقننة

يتناول ابن جني الإبدال بوصفه تغييراً صوتياً يحدث في بيئة صرفية أو صوتية معينة، بشرط أن يكون الإبدال مألوفاً عند العرب الفصحاء وله نظائر تُقاس عليه. ومن أمثلة ذلك إبدال التاء طاءً في بعض الكلمات كـ "اطرد" أصلها "اتترد"، حيث وقع الإبدال تيسيراً للنطق، لكن لأنه ورد في كلام العرب ووقع بين متماثلين، فقد قبله ابن جني واعتبره مقياساً (ابن جني، 1999، ج 2، ص 170).

لكنه في المقابل، يرفض الإبدال الذي لا يستند إلى قياس أو سماع معتبر، حتى لو بدا منطقياً صوتياً، لأنه يرى أن التعيد الصوتي لا يكتمل إلا بموافقة القاعدة والسمع. ولهذا، يفرق بين الإبدال المسموع والإبدال المقيس عليه، ويقصر القياس على ما ثبتت علته واطّردت أمثلته.

"الإبدال ليس بالشيء المستباح، وإنما يُرد إلى علل عربية، ومعايير مقيسة" (ابن جنى، 1999، ج2، ص 172).

ثانياً: الإعلال بوصفه عملية صوتية محكمة

أما الإعلال- وهو التغيير الذي يصيب الحروف العلة - فقد نظر إليه ابن جنى من زاويتين: أولاً بوصفه ضرورة صرفية تُفرض للحفاظ على الوزن أو التخفيف، وثانيهما بوصفه مقيداً بالشروط، ولا يُقبل إلا إذا وقع في موضع يؤديه الاستعمال، من ذلك قوله في "قال" و"يقول" و"قل"، أن حذف حرف العلة في "قل" هو إعلال ناتج عن الجزم، لكنه لا يُستساغ في غير الجزم لأن الأصل أن العلة باقية ما لم تمنعها قاعدة صرفية (ابن جنى، 1999، ج2، ص 210).

كما يرى أن الإعلال يكون جائزاً إذا وقع في مواضع الضعف الصوتي كالتخفيف أو بين حرفين قويين، لكنه يمتنع إذا أدى إلى طمس البنية الصرفية أو الإخلال بالميزان، ولهذا يضع له ضوابط دقيقة تُخرج الإعلال من دائرة العشوائية إلى دائرة القياس الواعي، وقد اعتبر أن بعض صور الإعلال لا تُقبل إن لم تكن على قياس مطرد، حتى لو كانت مألوفة في كلام العامة، لأن الاحتجاج يقتصر على كلام العرب الأقحاح (الزيات، 2008، ص 148).

ثالثاً: الإدغام بوصفه فرعاً من القياس

أما الإدغام - وهو إدخال حرف في مثله أو مقاربه - فقد حظي عند ابن جنى بعناية خاصة، إذ فصل فيه كثيراً في الخصائص، واعتبره "فرعاً من فروع القياس"، أي أنه لا يقع عبثاً، بل يجب أن تتوافر فيه شروط معلومة منها:

- التماثل أو التقارب بين الحرفين.
- غياب الحاجز الصوتي بينهما.
- عدم الإخلال بالمعنى أو الوزن.

ولهذا، أجاز الإدغام في نحو "مدّ" و"شدّ"، لأنه بين متماثلين لا يفصل بينهما شيء، ووقع في بيئة صوتية تسمح بالاندماج (ابن جنى، 1999، ج2، ص 198). لكنه رفض الإدغام الذي يؤدي إلى التباس أو غموض، مثل إدغام التاء في الدال في غير موضعه، لما فيه من إخلال بالبيان الصرفي والمعنوي.

كما ناقش الإدغام الكبير في قراءة أبي عمرو، ورغم تداوله، فقد شدّد على ضرورة التقعيد، وميز بين ما يقع للإدغام تيسيراً، وما يقع بناءً على عرف لغوي مقبول (الخطيب، 2010، ص 152).

الفرع الثالث: الأحكام الصوتية في ضوء الفصاحة والاحتجاج

1. معيار الفصاحة في قبول أو رفض الظواهر الصوتية

تُعد الفصاحة عند ابن جني الميزان الأعلى في تقويم الظواهر الصوتية، والمحدد الفاصل بين ما يُقبل منها وما يُرد، فهي الأصل الذي تُردّ إليه الأحكام، والمصفاة التي تمر من خلالها التغيرات اللغوية. وعلى هذا الأساس، فقد جعل ابن جني من الفصاحة شرطاً علمياً ومعرفياً في دراسة الصوت، لا مجرد تقليد تراثي، حيث رأى أن ما خرج عن نطاق الفصاحة القرآنية أو الشعرية أو ما شذ عن كلام العرب الفصحاء لا يُعتدّ به، ولا يُقاس عليه، وإن بدا منطقياً أو شائعاً.

أ- الفصاحة كضابط حاكم للقبول الصوتي

أكثر ابن جني من التأكيد على أن "اللغة لا تُؤخذ إلا من فصحاء العرب"، وهو تعبير يحمل دلالة واضحة على أنه لا يجوز تبني الظاهرة الصوتية ما لم تكن قد نُقلت عن قبيلة يُحتج بكلامها، أو وردت في نص من نصوص القرآن أو الحديث أو الشعر القديم الموثوق (ابن جني، 1999، ج1، ص 88). فالفصاحة إذاً ليست مجرد تفضيل جمالي، بل قاعدة معيارية ملزمة تُحدد ما هو "صحيح لغوياً" وما هو "مردود" أو "ضعيف" وقد أشار إلى أن الأصوات لا يُحتج بها لمجرد التداول أو سهولة النطق، بل يجب أن تُقاس على ما ثبت عن العرب. ومن ذلك رفضه لبعض الإبدالات التي شاعت في بعض اللهجات المعاصرة له، قائلاً: "و لا يُحتج بما لم يُسمع من أفواههم، وإن وافق المعقول، إذ المعول على السماع لا على التخمين" (ابن جني، 1999، ج1، ص 95)

ب- منهج الاحتجاج: فقه لغوي قائم على التوثيق

الفصاحة عند ابن جني مرتبطة بمنهج الاحتجاج القبلي، الذي يعتمد على أقوال قبائل عربية معينة كتميم وهذيل وقيس وأسد، وهو بذلك يضع إطاراً معرفياً محكوماً بالرواية والتواتر. فالظواهر الصوتية التي ترد في لهجات لا يُحتج بها - مثل بني سعد أو باهلة - تُعد عنده خارجة عن نطاق الفصاحة، ومخالفة للمقياس المعتمد، حتى وإن تكررت أو بدا فيها تيسير صوتي واضح (تمام، 2004، ص 101).

هذا يعني أن الفصاحة ليست مقياساً فردياً أو ذوقياً، بل هي معيار جماعي تراثي مستند إلى نصوص معلومة وأصول معلّمة، يرفض كل ما يخالفها من الظواهر حتى لو اتفقت مع قواعد علم الأصوات الحديثة أو مبدأ التيسير النطقي.

ج- الفصاحة وموقفه من القراءات القرآنية واللهجات

لم يكن ابن جني يقبل جميع القراءات القرآنية أو الظواهر اللهجية، بل كان يُعرض عنها إن لم تتوفر فيها شروط الاحتجاج الصوتي. لذلك ميّز بين القراءات المتواترة التي يُحتج بها وتلك التي فيها ضعف في النقل أو خلاف في الأداء. كما رفض بعض أشكال الإمالة والإدغام

المفرط في بعض القراءات رغم ورودها، لأنها لا توافق أصل القياس أو لأنها تُحدث لبساً في المعنى (الخطيب، 2010، ص 164).

وقد أشار عبد القادر المغربي إلى هذه النزعة بقوله: "لم يكن ابن جني من أولئك الذين يُقرّون كل ما يُسمع، بل كان يقيس كل صوت على معيار الفصاحة والاحتجاج، فإن وافق قبله، وإن خالف رده" (المغربي، 1953، ص 88).

د - الفصاحة في مقابل الشيوخ والانتشار

المثير في موقف ابن جني أنه لا يعتبر شيوخ الظاهرة سبباً كافياً لقبولها، بل قد يرفض ظاهرة شائعة لكونها لم ترد في كلام العرب الفصحاء. وهذا يعني أنه يقدم الفصاحة على العرف، والنص على التداول، والمنقول على المعقول. بل إنه يؤسس لمبدأ "الرفض بالصمت"، أي أن غياب الظاهرة عن الشاهد يُعد دليلاً كافياً لرفضها، ما لم يثبت العكس. وهو ما نجده في رفضه لبعض الإدغامات أو الحذف الصوتي في بعض القراءات التي يراها "مخالفة للأصل وإن تيسرت في اللسان" (ابن جني، 1999، ج2، ص 223)

2. الأصوات المرفوضة بسبب ضعف الشاهد أو ندرة الاستخدام

يمثل الشاهد اللغوي الموثوق عند ابن جني عمود الفحص الأساس الذي تُعرض عليه الظواهر الصوتية، لا سيما تلك التي تبدو غير مألوفة أو نادرة. فابن جني ينهج في تحليله للصوت منهجاً تعديدياً احترازياً صارماً، يقوم على مبدأ: "ما لم يُثبت بنقل معتبر أو قياس صحيح، فهو مردود". لذا فإنّ ظواهر كثيرة من الإبدال أو الإمالة أو الحذف أو الإدغام، رغم شيوعها في التداول، لا يقبلها ابن جني إن لم يكن لها سند قوي من فصيح الكلام العربي.

أ - معيار قوة الشاهد عند ابن جني

لا يكفي عند ابن جني أن تُنقل الظاهرة الصوتية في نص معين حتى تُعتمد، بل يشترط فيها أن:

• تكون منقولة عن قبائل يُحتج بكلامها كالتميمية والقيسية والهدلية.

• أن تتكرر في شواهد متعددة تدل على أطراد الظاهرة.

• أن تُثبت من خلال قراءات قرآنية أو شواهد شعرية موثوقة.

فإذا انفردت الظاهرة لأحد هذه الشروط، عدّها ضعيفة أو شاذة أو مطعوناً فيها، مهما بدت منطقية أو مألوفة. ولهذا نراه يقول صراحة: "ولا يُحتج بشيء لا يُوثق بقبيله ولا يُسند إلى فصيح معروف، وإن شاع على الألسنة" (ابن جني، 1999، ج1، ص 91).

ب - رفض الإمالة غير المحتج بها

من الأمثلة البارزة على هذا الموقف، رفض ابن جني بعض أشكال الإمالة التي كانت رائجة في بعض اللهجات أو القراءات، لأنها لم توافق قاعدة الاحتجاج. فمع أن الإمالة تُعد ظاهرة

صوتية طبيعية تُسهل النطق وتقرب الحرف من الآخر، إلا أن ابن جني لا يُجيزها في كل موضع، بل يقصرها على ما وردت به العرب الفصحاء. لذلك نجده يرفض إمالة "الهدى" أو "الكبرى" في بعض القراءات، إن لم يكن لها نظير فصيح (الزيات، 2008، ص 145) وفي هذا السياق، يقول: "الإمالة إنما تكون إذا أثبتنا النقل، وكانت جارية على لسان العرب المحتج بكلامهم" (ابن جني، 1999، ج2، ص 202).

ج- الإبدال عند ابن جني بين القبول والرفض

كذلك هو الحال في الإبدال، فابن جني يُميز بين الإبدال المسموع المألوف عن العرب -كقلب التاء طاءً في بعض المواضع- وبين الإبدال الذي يُنقل عن لهجات شاذة أو قبائل غير معروفة بالفصاحة. فمثلاً، يرفض بعض الإبدالات التي تقع في لهجة باهلة أو بني سعد لأنها "لا يُعتدّ بها في القياس"، حتى وإن كانت تُحدث تخفيفاً أو اتساقاً صوتياً، إنه لا يعتمد في القبول على المنطق الصوتي فقط، بل على ما سماه في مواضع كثيرة "العُرف العربي"، أي: الضوابط المنقولة الموثوقة، وهذا يضعه في موقف متحفظ تجاه كل صوت لا نص عليه، أو لا شاهد له من المرويات الموثوقة.

د- ندرة الاستخدام وضعف السند

يتعامل ابن جني مع الظواهر النادرة الاستخدام، حتى وإن وردت في نصوص قديمة، على أنها ظواهر لا تصلح للتقعيد، لأنها - وإن صحت - لا تمثل سنن العرب العامة. ولهذا يقول: "ما نُقل مرة ولم يتكرر، ولم يكن له شبيهة في لسان العرب، فلا يُقاس عليه" (ابن جني، 1999، ج2، ص 219).

فهو لا يُقيم الصوت على أساس "الطرافة" أو "الاحتمال"، بل على أساس "التواتر الفصيح"، ولهذا رفض الكثير من الظواهر التي اعتمدها اللاحقون بدعوى التطور الصوتي أو المرونة النطقية.

3. الاعتماد على القراءات القرآنية واللهجات الفصيحة كأدلة معيارية

كان ابن جني شديد الاعتداد بالقراءات القرآنية واللهجات الفصيحة، وعدّها مصادر معيارية عليا في تقعيد اللغة وتحليل الظواهر الصوتية. فقد رأى أن القراءة المقبولة لا تُحتج بها لمجرد ورودها، بل يشترط فيها أن تكون فصيحة من جهة الأداء، ومسنّدة إلى قبيلة يُعتدّ بكلامها. وهذا الموقف ينبع من رؤيته المعيارية الصارمة، حيث لا يقبل أي ظاهرة لغوية - صوتية كانت أم صرفية - إلا إذا ثبتت بنص فصيح أو لهجة معتبرة.

أ- القراءات القرآنية بوصفها معياراً صوتياً رفيعاً

عدّ ابن جني القراءات القرآنية المتواترة من أهم الشواهد الصوتية، لكنه لم يكن يتعامل معها تعاملًا سطحيًا أو يقبلها جميعًا دون تمحيص. فقد ميّز بين القراءات المقبولة المتفق عليها من جهة النقل والأداء والفصاحة، وتلك التي وردت في بعض الروايات غير المتواترة أو المخالفة لأصول القياس.

وكان يرى أن القراءة المقبولة يجب أن تتوفر فيها ثلاثة شروط:

- أن تكون متواترة النقل.
- أن تؤيدها الفصاحة في الأداء.
- أن لا تُخالف قاعدة صوتية أو صرفية مستقرة.

ومن ثم، قبل بعض مظاهر الإمالة والإبدال والإدغام في القراءات إذا كانت موافقة لأصول العرب، كما في إمالة "الهدى" و"الكبرى" عند الكسائي، لكنه رفضها في مواضع أخرى لأنها تخالف القياس أو تشوّه البنية الصرفية (ابن جني، 1999، ج2، ص 211)، بل إنه في بعض المواضع ناقش ظواهر قرائية شهيرة ورفض اعتمادها لأنها تقتدر إلى أساس لغوي صلب، فقال: "إن كثيرًا من القراءات التي جاءت على خلاف ما عليه القياس والفصيح من كلام العرب، إنما تُقرأ لا تُقاس، وتُتلى لا تُحتج بها في القياس اللغوي" (ابن جني، 1999، ج1، ص 100).

ب- موقفه من اللهجات: الاحتجاج والتصنيف

تبنّى ابن جني تقسيمًا منهجيًا للهجات العربية، فجعلها على مراتب من حيث درجة الفصاحة والاحتجاج بها. وقد اعتمد على تصنيف النحاة السابقين - كسيبويه والفرّاء - في تحديد القبائل التي يُحتج بكلامها، مثل تميم، قيس، هذيل، أسد، هوازن، ورفض الاحتجاج بلهجات أخرى مثل لخم، جذام، باهلة، وغطفان، إذا لم تكن منضبطة بالأصول الفصيحة، وقد جعل من شيوع الظاهرة عند قبيلة فصيحة شرطًا لاعتمادها في القياس الصوتي، بينما يُهمل ما جاء من اللهجات النادرة، أو ما يخالف الأصل ولو ورد في الاستعمال. لذلك، نجده يُفرّق بدقة بين الإبدال في لهجة تميم - التي يحتج بها - وبين الإبدال في لهجة باهلة - التي يرفضها - لأن معيار القبول عنده ليس الصوت ذاته، بل هوية القائل وموقعه في الفصاحة، وقد نصّ صراحة على ذلك بقوله: "اللغة لا تُقاس على لهجة لا يُحتج بها، وإن سُمعت، ما لم تُعضد بشاهدٍ من الفصيح" (ابن جني، 1999، ج2، ص 221).

ج- الفصاحة المزدوجة: الأداء والمصدر

تميّز موقف ابن جني بنظرة مركّبة للفصاحة، حيث لم يكتفِ بأن يكون النص فصيحًا من حيث النقل أو السند، بل أضاف إلى ذلك وجوب أن يكون فصيحًا في الأداء الصوتي . بمعنى: أن توافق القراءة أو اللهجة أداءً حسنًا سليمًا يتفق مع قواعد المخارج والصفات والمعاني .

فإن خالف ذلك، حتى لو كان منقولاً، فقد يُرفض عنده بوصفه "شاذاً" أو "غير معتبر"، ولهذا رفض الإدغام الكبير في بعض قراءات أبي عمرو بن العلاء، رغم ثبوتها، لأنها عنده تُخلّ بالفصاحة البيانية وتُضعف المعنى، وإن كانت مقبولة من جهة التيسير النطقي (الخطيب، 2010، ص 156).

د- أثر هذا الموقف في تعييده الصوتي

إن اعتماد ابن جني على القراءات واللهجات الفصيحة كان الركيزة الكبرى في صياغة نظريته الصوتية المعيارية. فهو لا يستنبط القاعدة من الاستعمال العارض، بل من القراءة المتواترة أو اللهجة المحتج بها، ويقيس عليها، مما يجعل موقفه شديد الصرامة في رفض كل صوت لا يتوفر فيه الاحتجاج الكافي.

وقد أشار الزيات إلى هذه الظاهرة بقوله: "لم يكن ابن جني يكتفي بالسماع، بل كان يُخضع الصوت للتجربة المعيارية، فإن خالف قاعدة أو خالف فصاحة، رفضه مهما كان مألوفاً" (الزيات، 2008، ص 133).

المبحث الثاني

الرؤية الموضوعية للصوت عند ابن جني

ظهر الجانب الموضوعي عند ابن جني في تحليله للصوت من خلال الاقتراب من الطبيعة النطقية الواقعية للصوت البشري، وابتعاده أحياناً عن الصرامة المعيارية حين تستدعي الضرورة استحضار معطيات التداول اللغوي أو اللهجي. وقد اعتمد على الملاحظة الدقيقة، والاستقراء من واقع اللغة، واستثمار النصوص القرآنية واللهجات المختلفة، مما جعله يمزج بين القياس والواقع، بين الفطرة والمنهج، وبين القاعدة والممارسة.

أولاً: الصوت بوصفه ظاهرة طبيعية وعضوية

1. تحليل المخرجات الصوتية ومواقع النطق (Articulation)

يُعد تحليل المخرجات الصوتية ومواقع النطق من أبرز الملامح التي تُظهر المنهج الموضوعي عند ابن جني، والذي يتعامل مع الصوت بوصفه نتاجاً عضوياً طبيعياً مرتبطاً بألية النطق الفيزيولوجية، وليس مجرد عنصر دلالي يُقاس بمعايير صرفية أو نحوية. ففي الوقت الذي ركّز فيه معظم النحاة على التقعيد المجرد، انصرف ابن جني إلى تحليل الأصوات في ضوء مخرجها المكانية وخصائصها النطقية الدقيقة، مما يجعله رائداً في ما يُعرف اليوم بعلم "الفونتيكا (Phonetics)" من حيث المبدأ والتطبيق.

أ- إدراكه لطبيعة الصوت فيزيولوجياً

يفتح ابن جني العديد من أبوابه في الخصائص بذكر أن الحرف لا يُعرَف إلا بمخرجه وموقعه في الفم أو الحلق، وأن فهم بنية الكلمة يبدأ من إدراك البنية الصوتية للحرف. ويُصرِّح بقوله: "اعلم أن الصوت حرف، وأن الحرف لا يكون حرفاً إلا إذا وقع له مخرج معلوم، وصفة تتبعه" (ابن جني، 1999، ج2، ص 9) وهذا التصور يضع الصوت في موضع مادي محسوس، لا في إطار رمزي فقط. فالصوت عنده فعل عضوي يحدث في الجهاز الصوتي، ويجب تحليله من هذا المنطلق قبل إصدار الحكم عليه.

ب- تقسيم دقيق لمواقع النطق

قسّم ابن جني مخارج الحروف وفقاً لمواقعها في جهاز النطق، منتبهاً ما يحدث في:

- أقصى الحلق: كحروف (ه، ء)
- وسط الحلق: كحروف (ع، ح)
- أدناه: ك (غ، خ)
- جذر اللسان وأقصاه: كالكاف والكاف،
- وسط اللسان: كالجيم،
- طرف اللسان مع اللثة: كاللام والنون والراء،
- ما بين الشفة العليا والسفلى: كالفاء،
- بين الشفتين: كالباء والميم والواو.

وهذا الترتيب المكاني يكاد يُطابق التصنيفات المعاصرة في علم الأصوات النطقي (articulatory phonetics)، حيث تُقسم الأصوات حسب موقع النطق (place of articulation)، مثل... glottal, pharyngeal, velar, alveolar, labial... وغيرها.

ج- ملاحظاته على حركة الأعضاء الصوتية

تميّز ابن جني بالملاحظة الدقيقة لحركة اللسان والشفتين، ومدى تأثير تلك الحركة على صفات الحرف. فقد ربط بين الشدة والرخاوة من جهة، وموقع الحرف من جهة أخرى، مشيراً إلى أن الحروف القريبة من الحنجرة غالباً ما تكون أقوى جهراً، في حين أن الحروف اللثوية تكون أكثر ليونة، مثل السين والصاد.

كما لاحظ أنّ قوة التصويت وضعفه تعود إلى طبيعة مرور الهواء، ومدى انحباسه أو جريانه، وهذا يُشير إلى معرفة ضمنية بما يُعرف اليوم بـ:

- طريقة النطق: (manner of articulation) كالشدة، الرخاوة، الجهر، الهمس.
- ومكان النطق: (place of articulation) كما ذكرنا سابقاً.

وهذا التحليل يرتقي بمستوى ابن جني من مجرد نحوي إلى لغوي صوتي وصفي أدرك - بحس لغوي عميق - البنية العضوية للصوت.

د- مقارنته بين الأصوات لتحديد الفروق

مارس ابن جني نوعاً من التحليل التقابلي بين الأصوات، فكان يعقد المقارنات بين الحروف المتماثلة في المخرج والمختلفة في الصفة. ومن أبرز أمثله المقارنة بين:

- الباء والتاء: كلاهما شفويان، لكن الباء مجهورة والتاء مهموسة.
- الضاد والظاء: كلاهما لثويان، لكن الضاد أطبق والظاء ليس كذلك.
- السين والزاي: الفرق بينهما الجهر والهمس، مع تقارب في المخرج.

وهذا التحليل يدل على وعيه بأن الصفات الصوتية (جهازة، همس، شدة، رخاوة، استعلاء، إطباق).... هي التي تُنتج الفروق الدلالية في اللغة.

ه- السبق المنهجي في تحليل النطق الصوتي

ما يجعل تحليل ابن جني فريداً هو أنه سبق علم الأصوات الحديث بمئات السنين، من حيث:

- الملاحظة العضوية الدقيقة.
- تصنيف المخارج.
- تحديد الصفات الفيزيائية للصوت.
- ربط الصوت بالسياق والموقع في الكلمة.

وقد أشار تمام حسان إلى أن ابن جني كان "صوتياً بالفطرة، نحوياً بالاجتهاد، وقد بلغ في الأول منزلة لا يُدركها كثير من المحدثين" (تمام، 2004، ص 118)

2. تصنيف الأصوات بحسب الجهر والهمس، الرخاوة والشدة

يُعد هذا التصنيف الصوتي أحد أبرز المظاهر التي تُجسّد الرؤية الموضوعية العلمية عند ابن جني، والتي تتعامل مع الصوت بوصفه ظاهرة فيزيائية ناتجة عن حركة الهواء وتفاعل أعضاء النطق، وليست مجرد حروف رمزية تُدرس داخل السياق الصرفي أو النحوي فقط. ويمكن القول إن ابن جني - بهذا التصنيف - سبق علماء الفونتيكا الحديثين في الكثير من المبادئ الأساس، من حيث الوصف والتحليل والمنهج.

أ- مفهوم الجهر والهمس عند ابن جني

عرّف ابن جني الحرف الجهري بأنه ما يُنطق مع اهتزاز الأوتار الصوتية وخروج الصوت مصاحباً لصدى واضح، كحروف: الباء، الدال، الجيم، الزاي، وغيرها. أما الحرف المهموس، فهو ما يخرج دون ذبذبة في الحبال الصوتية، ويكون النفس فيه غالباً ظاهراً، كحروف: التاء، الكاف، السين، الفاء، الهاء.

وقد قال في ذلك: "الحرف إذا جُهر به، سُمع له صوت ممتدّ متماسك، وإذا هُمس، جرى معه النفس، ولم يكن له صدى في الحلق" (ابن جني، 1999، ج2، ص 10).

ويتطابق هذا مع ما يقرره علم الصوتيات الحديث، حيث تُعرّف الجهارة (Voicing) بأنها: "اهتزاز الأوتار الصوتية أثناء النطق"، والهمس (Voiceless ness) بأنها: "غياب ذلك الاهتزاز".

إن إدراك ابن جني لهذه الظاهرة يدل على أنه لم يكتف بالسمع السطحي، بل مارس ملاحظة فيزيائية دقيقة لأداء الصوت في السياق النطقي.

ب- مفهوم الشدة والرخاوة

تناول ابن جني أيضًا الفرق بين الأصوات الشديدة والرخوة، وهو مظهر صوتي آخر يقوم على "طريقة النطق" (Manner of articulation).

- فالشديدة: هي التي ينحبس فيها الهواء ثم يُنفجر فجأة، مثل: التاء، القاف، الكاف، الدال.
- أما الرخوة: فهي التي ينساب فيها الهواء بسهولة دون انحباس، كالفاء، السين، الزاي، الشين.

وقد وصف ابن جني الفاء بأنها: "رخوة مهموسة، يسهل جريانها مع الصوت، ولا يشتد خروجها كما في القاف" (ابن جني، 1999، ج2، ص 12)، ويبدو أن ابن جني، رغم قلة الأدوات التقنية المتاحة له، استطاع أن يرصد هذه الصفات بدقة استقرائية عالية، بناءً على التذوق السمعي والملاحظة التجريبية للنطق.

ج- التصنيف الصوتي المتقاطع

لم يكتف ابن جني بتقسيم الحروف حسب الجهر والهمس فقط، بل أدخل تصنيفًا تقاطعيًا جمع فيه بين أكثر من سمة صوتية للحرف الواحد، مثلًا:

- الفاء: رخوة + مهموسة.
 - الزاي: رخوة + مجهور.
 - الطاء: شديدة + مجهور.
 - السين: رخوة + مهموسة.
- ويُعد هذا النمط من التحليل بمثابة بناء مصفوفة صوتية ذات أبعاد متعددة (multidimensional features table)، وهو ما يشكل أساس النظرية الفونوية الحديثة التي تعتمد على جمع أكبر قدر ممكن من السمات المميزة للصوت الواحد.

د- أثر هذا التصنيف في نظرية ابن جني الصوتية

إن هذا التصنيف لم يكن عند ابن جني مجرد عرض بلاغي، بل كان له دور وظيفي مهم في:

- تفسير ظواهر التبدل والإبدال، مثل قلب التاء طاءً.
- فهم ظاهرة الإدغام، حيث الإدغام يكون بين متماثلين أو متقاربين في الصفات.
- التمييز بين الأصوات عند التقاء الساكنين.
- التحليل الصوتي للقراءات القرآنية.

وهو بذلك يُقدّم وظيفة تحليلية متقدمة للصوت لا بوصفه رمزاً ثابتاً، بل بوصفه وحدة نطقية تتفاعل مع محيطها اللغوي.

3. استخدام المصطلحات العلمية في الوصف الصوتي

تميّز ابن جني عن غيره من علماء العربية في عصره بدقة المصطلح الصوتي، واقتراجه الملحوظ من المنهج العلمي الوصفي في تحليل الظاهرة الصوتية. ولم تكن لغته في عرض المسائل الصوتية مجرد لغة تراثية تكرر المألوف، بل جاءت غنية بالتعابير التي تصف الظاهرة وصفاً سمعياً عضلياً واقعيّاً، وهي تعابير تتصل - من حيث الجوهر - بالمصطلحات التي تستعملها علم الأصوات الحديثة. (Phonetics).

وقد استخدم ابن جني في كتبه، خصوصاً الخصائص، ألفاظاً ومصطلحات تُشير إلى وعيه العميق بأن الصوت عملية فيزيائية عضوية، وليست مجرد شكل دلالي أو تركيب كتابي.

1. مصطلحات سابقة لعصرها في التحليل الصوتي

من أبرز التعابير التي استخدمها ابن جني، ونراها مطابقة لمفاهيم الفونتيكا الحديثة:

الملاحظة	المعنى الصوتي الحديث	مصطلح ابن جني
كما في النطق بالتاء أو القاف	إشارة إلى الأصوات الشديدة (Stops) حيث ينحبس الهواء ثم ينفجر	ينحبس الصوت
كما في الزاي أو الباء	إشارة إلى الجهر (Voicing) أي اهتزاز الأوتار الصوتية	يُجهر بالحرف
كما في الإدغام بين النون واللام	دلالة على التشابه في المكان النطقي (Place proximity)	يتقارب المخرجان

وقد جاءت هذه المصطلحات ليس بوصفها استعارات بل بوصفها أدوات تحليلية علمية، تشير إلى أن ابن جني كان يصف ما يسمعه ويلاحظه بدقة حسية، لا بما تمليه القواعد فقط.

2. لغة تحليل صوتي لا لغوية فقط

تميزت لغة ابن جني في وصف الظواهر الصوتية بأنها:

- مبنية على المعاينة السمعية والنطقية.
- دقيقة في الإشارة إلى الصفات والاختلافات بين الأصوات.
- متنوعة في استخدام الصفات الصوتية مثل (الجهر، الهمس، الرخاوة، الانحباس، الاستعلاء، الإطباق).

وهذا النوع من اللغة يختلف تمامًا عن الوصف المعجمي أو الصرفي التقليدي، بل يتماهى مع لغة علم الصوتيات الوصفي الذي يتعامل مع التجربة النطقية بوصفها مادة التحليل.

3. أثر مصطلحاته على فقه الأصوات في التراث

كان لاستخدام هذه المصطلحات أثرٌ كبير في تطور الفكر الصوتي العربي لاحقًا:

- فقد تبنّى علماء كابن السراج وابن الطيب الفاسي مصطلحاته الصوتية ذات الطبيعة الحسية.
- كما اعتمدها بعض النحاة المتأخرين في توضيح الظواهر اللغوية، فانتقل التحليل الصوتي من المستوى الذهني المجرد إلى المستوى الفوني الواقعي.
- وقد مثلت أعمال ابن جني، لا سيما في هذا المجال، صلة ربط بين النظرية اللغوية القديمة والنظرية الصوتية الحديثة.

4. رأي الباحثين المحدثين في لغة ابن جني الصوتية

أشاد الدكتور تمام حسان بمصطلحات ابن جني، وقال: "ابن جني كان أسبق من زمنه في تمثّل الوظيفة الفونيتيكية للصوت العربي... فقد أدرك بالبصيرة ما يدركه الباحث الحديث بأجهزة دقيقة" (تمام، 2004، ص 119)

كما اعتبر عبد الحميد الخطيب أن ابن جني هو أول من "قدّم وصفًا ناطقًا حيًّا للأصوات"، لا يتعامل مع الحرف بوصفه رمزا خطّيًا، بل كـ"ظاهرة عضوية قابلة للرصد والتحليل" (الخطيب، 2010، ص 161)

ثانيًا: موقف ابن جني من التنوع اللهجي في الظواهر الصوتية

أظهر ابن جني وعيًا لغويًا متقدمًا بالتنوع الصوتي بين لهجات العرب، وتعامل مع هذا التنوع لا على أنه خلل أو شذوذ يجب إقصاؤه، بل بوصفه مصدرًا غنيًا لفهم الظاهرة الصوتية وتفسير تطورها. وقد اتسم موقفه بالتوازن بين المعيارية والانفتاح على التنوع، فكان يقبل

الظواهر اللهجية إذا توفرت فيها شروط الفصاحة أو وافقت القياس، ويعرض عنها إذا خالفت الأصل ولم يُحتج بها.

1. قبول الظواهر الصوتية الواردة في اللهجات العربية القديمة

مثّلت اللهجات العربية القديمة مصدرًا غنيًا للتنوع الصوتي في اللغة العربية، وقد واجه علماء اللغة هذا التنوع بمواقف متباينة: فمنهم من شدّد في رفض ما خرج عن لسان قريش أو تميم، ومنهم من أبدى انفتاحًا نسبيًا على سائر القبائل الفصيحة. أما ابن جني فقد تميّز بموقف وسطي وموضوعي، يوازن بين الاحتكام إلى الفصاحة المقرّرة وبين الانفتاح على تنوع الأداء الصوتي بين العرب.

لقد أدرك ابن جني مبكرًا أن الوحدة الصوتية المطلقة لم تكن سمة من سمات اللسان العربي القديم، بل كانت هناك فروقات معتبرة بين القبائل، وهو ما جعله لا يُقضي الظواهر اللهجية من التحليل، بل يعيد تأطيرها ضمن ما أسماه "سنن العرب الجارية"، أي: الطرق التي سارت عليها العرب في نطقها لكلماتها، حتى وإن تعددت تلك الطرق واختلفت في بعض أوجهها.

أ- الاعتراف بتعدد الأداء الصوتي في العربية

صرّح ابن جني بأن اختلاف العرب في طريقة نطق الكلمات لا يُعدّ لحنًا أو خطأ، ما دام منقولًا عن قبائل يُحتج بكلامها. فقد قال: "فأما اختلافهم في الإمالة والتخيم والتلين ونحو ذلك، فإنه من سنن العرب الجارية، لا عيب فيه ولا خروج عن الأصل" (ابن جني، 1999، ج2، ص 165)، وهذا النص يمثل تصورًا متقدمًا للتعدد الصوتي المقبول، ويقوّض التصورات المعيارية التي كانت ترفض كل ما يخرج عن نمط موحد.

ب- أمثلة على الظواهر الصوتية المقبولة من اللهجات

من أبرز الظواهر التي قبلها ابن جني، إبدال الهمزة في بعض المواضع، كما في:

• "سؤال" بدلاً من "سؤال" (قلب الهمزة واوًا)

• "بير" بدلاً من "بئر" (قلب الهمزة ياءً)

وقد علل ذلك بأن بعض القبائل - كتميم وقيس - نطقت بهذه الأشكال، وهي فصيحة عندهم. وأوضح أن وجود هذه الظواهر في لهجات معتبرة يجعل منها مادة قابلة للتحليل، بل أحيانًا تُصبح قاعدة صوتية عامة.

كما تقبل ظاهرة التلين في الوقف مثل: "شاء" (بتسكين الهمزة أو حذفها)، والتخيم والإمالة، كقول بعضهم "الكبرى" بإمالة الألف، لأنها ثبتت عن قراء فصحاء كالكسائي، وشاعت في لهجة هذيل.

ج- التوسع في بناء القواعد من اللهجات

ما يميز ابن جني هنا أنه لم يكتف بتوثيق الظاهرة اللهجية، بل جعل منها دليلاً صوتياً على سعة العربية، واستثمرها في توسيع قواعد النحو والصرف، ما دام اللفظ لم يخرج عن أصل المعنى، ولم يُحدث خطأً بين الأبنية.

ففي معرض حديثه عن الإبدال بين الحروف المتقاربة، قال: "إن ذلك وإن لم يكن من لسان قریش، فقد نُقل عن قبائل يُحتج بها، ويُستأنس بها في بناء القاعدة" (ابن جني، 1999، ج2، ص 172).

وقد بلغ به الأمر أن يدعو إلى إعادة النظر في الصيغ المقيسة عند البصريين، إذا كانت لهجة معتمدة قد استخدمت صيغة صوتية مختلفة وذات علة معتبرة.

د- البعد الوصفي لا التقويمي

ينظر ابن جني إلى اللهجات من منظور وصفي لا تقويمي. فهو لا يحكم على اللهجة من حيث قربها أو بعدها عن لسان قریش، بل يقيسها بمدى فصاحتها وورودها في نصوص العرب. ولهذا، يمكن القول إنه من أوائل من كسر المركزية المطلقة للهجة واحدة (وهي لهجة قریش)، لصالح نظرة تعددية أكثر واقعية.

وقد أشار الزيات إلى هذا الجانب فقال: "ابن جني يمثل عقلاً لغوياً مرناً يقبل التنوع الصوتي متى ما استند إلى تواتر فصيح، دون أن يُنقص ذلك من مكانة الفصحى المركزية" (الزيات، 2008، ص 140)

2. توظيف القراءات واللهجات في دعم القواعد الصوتية

إن من أبرز مظاهر الرؤية الموضوعية عند ابن جني هو توظيفه الواعي والدقيق للقراءات القرآنية واللهجات العربية بوصفها أدوات تحليلية ومنهجية في بناء وتقوية القواعد الصوتية. فهو لم يتعامل مع هذه الظواهر بوصفها مجرد مواد لغوية للعرض، بل جعل منها أدلة إجرائية يُحتج بها لتفسير الظواهر الصوتية، وتوسيع مدى القاعدة، وإعادة النظر في ما ظنه النحاة شذوذاً.

إنّ هذا التوظيف يكشف عن منهج استقرائي واقعي يُراعي الحضور الفعلي للصوت في التداول العربي، ويربط بين النظرية والممارسة، وبين القاعدة والاستعمال، وهو ما يجعل ابن جني أحد أوائل من أسسوا لعلم الأصوات التطبيقي في التراث العربي.

أ- القراءات القرآنية مصدر للتنوع الصوتي الفصيح

كانت القراءات القرآنية- بتنوعها المذهل في الأداء الصوتي- من أبرز ما استند إليه ابن جني في تحليل الظواهر الصوتية، لا سيما تلك التي تتصل بالإبدال، والإدغام، والإمالة، وتغيير الصفات الصوتية.

وقد أدرك أن هذا التنوع ليس فوضى صوتية، بل هو انعكاس لتعدد لهجات العرب الفصحى، وهو ما عبّر عنه بقوله:

"فأما اختلاف القراء، فهو مما يدل على سعة لسان العرب، وهو أصل معتبر في التقعيد" (ابن جني، 1999، ج2، ص 211)، ولم تكن الغاية عنده إثبات صحة القراءة فحسب، بل اتخذ هذا التنوع أداة لتأكيد أن الظاهرة الصوتية ليست جامدة، بل مرنة وقابلة للتحول ضمن ضوابط الفصاحة، مثال: "ملك" و"مالك"

استند ابن جني إلى القراءتين المشهورتين "ملك يوم الدين" و"مالك يوم الدين"، ففسّر الفرق بينهما في ضوء نظرية الإشباع الصوتي، معتمداً على اختلاف الطول الصوتي بين الكلمتين، ما يدل على إدراكه للفرق الفونولوجي بين المدّ والقصر، وهو مما يقابل في اللسانيات الحديثة مفهوم (segment duration).

ب- دعم القاعدة من خلال القراءات المتنوعة

وظّف ابن جني قراءات مثل:

- "بسطة" بالسين و"بسطة" بالصاد، لبيان الاختلاف في مخارج الحروف عند العرب، مبيّناً أن هذا لا يُضعف الكلمة ولا يقدح في صحتها، بل يدل على مرونة الصوت العربي، ما دام الاستعمال فصيحاً، والنقل موثقاً (الخطيب، 2010، ص 174).
- استشهد كذلك بقراءة "يُؤَيِّدُ" بتسهيل الهمزة أو قلبها، واعتبر هذه التحولات الصوتية مقبولة لأنها جاءت في نص قرآني متواتر، فدعم بها قاعدة الإعلال أو الإبدال، مما يدل على مزج بين الفقه الصوتي والتراث التفسيري.
- في بعض القراءات، كقراءة "الحمد لله ربّ العالمين" بإدغام الميمين في "ربّ"، استخرج ابن جني منها أمثلة على الإدغام المتماثل، فاستعملها لتثبيت حكم عام حول الإدغام في حروف الشفة.

ج- اللهجات الفصيحة بوصفها امتداداً للتنوع الصوتي

لم تقتصر أدواته على القراءات، بل وظّف لهجات العرب الفصحاء - كقيس، تميم، هذيل، أسد - كأدلة على جواز بعض الظواهر الصوتية التي لا تُفهم من القواعد الصرفية وحدها. وكان يقول:

"وقد وردت به لهجة بني تميم، فهو مما يُقاس عليه، ويؤخذ به في الصوت" (ابن جني، 1999، ج2، ص 218).

وهذا يشير إلى أن اللهجة عنده ليست مجرد اختلاف محلي، بل مصدر مشروع للقاعدة الصوتية، ما دامت قد سُمعت عن فصيح موثوق.

وقد قبل مثلاً:

- قلب الهمز واوًا كما في "سؤال" من "سؤال"، في لهجة قيس.
- تسهيل الهمز كما في "هويت" على "أويت" في لهجة بني تميم.
- إمالة الألف نحو الياء في مواضع مخصوصة عند هذيل، مستدلًا بها على أن الإمالة ظاهرة قائمة لها قوانينها وليست مجرد ترف صوتي.

د- الدمج بين التنوع القرآني واللهجي في القاعدة الصوتية

كان ابن جني يُفضّل في بعض المواضع القاعدة التي تستوعب القراءات واللهجات معًا، ويعتبرها أقرب إلى روح اللغة. وقد قال في أحد المواضع:

"إذا وردت الظاهرة عن قرّاء فصحاء، ولهجات محتج بها، فإنها تُجمع ويُبنى عليها، ويكون فيها سعة للعربية" (ابن جني، 1999، ج2، ص 222)، إنه بذلك يخرج من نطاق ضيق القاعدة إلى نطاق موسع مستمد من الممارسة الحية والواقعية للغة.

3. موقفه من الظواهر المخالفة للقياس

اتسم موقف ابن جني من الظواهر الصوتية المخالفة للقياس بالانضباط والصرامة المنهجية، فلم يكن يقبل كل ما سُمع من العرب، بل كان يشترط في الظاهرة أن تكون مستندة إلى قاعدة قياسية أو إلى شاهد فصيح معتمد. فقد رأى أن اللغة يجب أن تُبنى على ضوابط عقلية وصوتية، وليست مجالًا للتلقّي الفوضوي أو الأخذ بكل وارد من لهجات العرب، خاصة إذا لم تتوفر فيه شروط الاحتجاج والتفعيد.

أ- رفضه الظواهر الصوتية غير المقيسة

كان ابن جني صريحًا في موقفه من الظواهر الشاذة، فقال: "ما كان من كلام لا أصل له في فصيح العرب، ولم يدل عليه قياس، فلا وجه للاحتجاج به" (ابن جني، 1999، ج2، ص 176).

ويُشير هذا إلى أن القبول الصوتي مشروط عنده إما بالنص الموثوق عن قبائل يُحتج بكلامها، أو بأن تكون الظاهرة داخلة ضمن قاعدة صوتية قياسية. أما ما خالف ذلك، وإن نُقل عن العرب، فيبقى في دائرة الشذوذ الذي لا يُقاس عليه.

ب- موقفه من اللهجات غير المحتج بها

من الأمثلة البارزة على هذا الموقف رفضه للاحتجاج باللهجات المنقولة عن قبائل مثل "بني سعد" أو "بني عقيل"، لأنهم لم يُعرفوا بالفصاحة ولم تكن لغتهم معتمدة عند الأوائل. ولذلك قال:

"وما سُمع من لهجة لا يُحتج بها، لا يُبنى عليه حكم ولا يُقاس عليه نظير" (ابن جني، 1999، ج2، ص 177)

وقد أكد الزيات هذا الموقف، مبيّنًا أن ابن جني "لم يكن يقبل اللهجة لكونها منقولة، بل يشترط فيها الصحة الفصيحة والتواتر القياسي" (الزيات، 2008، ص 142).

ج- رفض الإبدال والإدغام في غير مواضعهما

رفض ابن جني كثيرًا من أنواع الإبدال التي تُحدث لبسًا في المعنى أو تخرج الكلمة عن أصلها الصرفي، كما رفض أنواعًا من الإدغام التي قد تُقبل نطقًا لكن تُضعف بنية الكلمة. ومن أمثلته رفضه لبعض صور الإدغام التي تؤدي إلى طمس البنية أو إفساد المعنى، مثل إدغام التاء في الدال دون شرط التماثل أو التقارب. وقد علل ذلك بأن "الإدغام لا يقع إلا إذا وافق قاعدة واستعمالًا"، وهذا يوافق ما ذكره الخطيب في دراسته، حيث بيّن أن ابن جني "يشترط في الإدغام شرطين: قياس صوتي، وسند لغوي" (الخطيب، 2010، ص 162)

د- المزج بين الاحتكام للنقل والقياس

على الرغم من انفتاحه في بعض المواضع على الظواهر غير القياسية، إلا أن ابن جني كان يُقدّم القياس على النقل الضعيف. فإذا وردت ظاهرة صوتية في رواية شاذة، وناقَت قاعدة ثابتة، فإنه يُسقطها، بل ويمنع القياس عليها، إذ إن الأصل عنده أن "القياس تابع للاستعمال الصحيح، لا لما يُشاع دون ضابط" (ابن جني، 1999، ج1، ص 112).

الفرع الثالث: مرونة ابن جني في التقعيد واستجابته للاستعمال

رغم أن ابن جني يُعد من أبرز المنظرين للصوت العربي وفق مقاييس المعيارية التقليدية، فإنه لم يكن متصلبًا في أحكامه، بل أظهر قدرًا ملحوظًا من المرونة والانفتاح على واقع الاستعمال اللغوي، لا سيما حين تتكرر الظاهرة الصوتية في نصوص موثوقة، أو عندما يُظهر التداول اللغوي اتساقًا يفرض إعادة النظر في القاعدة. وبهذا، يُعتبر ابن جني من أوائل اللغويين العرب الذين جمعوا بين القياس اللغوي والواقع التداولي، مما يجعله قريبًا في بعض مواقفه من المنهج اللساني الحديث.

-ترجيح الاستعمال الشائع على القاعدة أحيانًا

أدرك ابن جني أن اللغة لا يمكن تقييدها بالكامل في قوالب قياسية جامدة، بل إنها نظام ديناميكي يتشكل عبر الاستعمال الفصيح والتراكم التداولي. لذا، لم يكن متمسكًا بالقياس الصوري إلا إذا وافق شواهد الاستعمال، بل رجّح في كثير من المواضع الظاهرة الشائعة في كلام العرب الفصحاء على القاعدة المجردة، وهو ما يُعدّ تحولًا كبيرًا في مسار الدرس الصوتي العربي التقليدي.

أولاً: الاستعمال أساس القياس لا العكس

كان ابن جني واضحاً في تقديمه للاستعمال على القاعدة عندما قال: "وما كُثِرَ في فصيح الكلام وجب قبوله، ولو خالف القياس، لأن القياس إنما هو تابع للاستعمال، لا سابق عليه" (ابن جني، 1999، ج1، ص 112).

وهذا يعني أن الاستعمال الصوتي في كلام الفصحاء له سلطة تععيدية عنده، فإذا خالفت القاعدة ما استقر عليه استعمال العرب، وجب تعديل القاعدة لا رفض الاستعمال. وقد وافقه في هذا الرأي تمام حسان حين قال: "ابن جني منح الاستعمال سلطة تقنية، ولكنه لم يُسقط القياس، بل جعله تابعاً لحركة اللغة الواقعية" (تمام، 2004، ص 128).

1. استقراء الظاهرة من النصوص الأدبية واللغوية

تميّز ابن جني بمنهج دقيق في التعامل مع الظواهر الصوتية، يقوم على أساس التمييز بين اللهجات المعتمدة وغير المعتمدة. فقد جعل من الفصاحة والاحتجاج والقياس الثلاثي المعياري الحاكم في قبول الظواهر، رافضاً أن تُبنى القواعد الصوتية أو تُستتبط الأحكام على أساس لهجات شاذة أو قبائل لا يُحتج بكلامها، مثل "بني سعد" و"بني عقيل" و"بني يربوع".

أ- معيار القبول والرفض عند ابن جني

نصّ ابن جني صراحة على هذا الموقف في الخصائص، حين قال: "وما سُمع من لهجة لا يُحتج بها، لا يُبنى عليه حكم ولا يُقاس عليه نظير" (ابن جني، 1999، ج2، ص 177).

هذا النص يمثل قيماً صارماً في تقويم الأداء الصوتي عنده، إذ لا يكفي ورود الظاهرة في لهجة معينة لقبولها، بل يجب أن تثبت عن قبائل فصيحة، وتكون موافقة للقياس، أو مدعومة بشواهد متعددة.

وقد علّق الزيات على هذا التوجه بقوله: "ابن جني كان صارماً في إقصاء الظواهر اللهجية غير المحتج بها، رغم اتساع دائرة المسموع، وذلك حفاظاً على سلامة النظام الصوتي" (الزيات، 2008، ص 142).

ب- أسباب رفضه للهجات غير المحتج بها

حدد ابن جني عدة أسباب تجعل الظاهرة اللهجية غير مقبولة:

- ندرة النقل أو الشذوذ في الاستعمال.
- عدم الموافقة للقياس، سواء الصوتي أو الصرفي.
- غيابها في الشواهد الشعرية أو القرآنية.
- خطر الإلباس أو التغيير البنيوي في الكلمة.

وقد أورد مثلاً على ذلك رفضه لإبدال غير مقيس في لهجات "بني عقيل"، رغم ورودها، لأنه لم يرد بها شاهد فصيح معتبر (ابن جني، 1999، ج2، ص 178). كما رفض الإدغام المفرط الذي يؤدي إلى تداخل المعنى، مثل ما ورد في لهجات "بني سعد"، لأنه لا يُقاس عليه (سالم، 2001، ص 108).

ج- الأثر المنهجي لهذا الموقف

أدى هذا الرفض إلى عدة نتائج علمية مهمة:

- حصر دائرة القبول الصوتي في القبائل الموثوقة.
 - تقوية الاتجاه المعياري في بناء القواعد.
 - ترسيخ الاحتجاج كنظام علمي قائم على الاستقراء والانتقاء.
- وقد أشار الخطيب إلى أن هذا الموقف جعل من ابن جني "مدرسة معيارية مستقلة، تحتكم إلى النص، وتُعرض عن الصوت إذا شذ عن الضبط" (الخطيب، 2010، ص 154).

د- المفاضلة بين اللهجات

رغم هذا التشدد، لم يكن ابن جني منغلماً، فقد قبل لهجات تميم وقيس وهذيل لأنها:

- وردت في القراءات القرآنية.
 - ودعمتها شواهد شعرية معتبرة.
 - ووافقت القياس أو كانت مُطرده الاستعمال.
- أما ما خالف الأصل ولم تتوفر فيه شروط الاستدلال، فقد رفضه صراحة، واعتبره من اللحن أو الشذوذ، إذ قال:

"إنما العبرة بما ثبت عن العرب الذين يحتج بكلامهم، لا بمن انفرد بقول لا يُقاس عليه" (ابن جني، 1999، ج2، ص 179)، وهذا المنهج الاستقرائي يجعل ابن جني أكثر عقلانية من كثير من معاصريه الذين بنوا أحكامهم على آراء مسبقة أو على نموذج واحد فقط.

3. الجمع بين القياس اللغوي والواقع التداولي

يُعد هذا العنصر أحد أهم أركان الرؤية الموضوعية عند ابن جني، ويكشف عن عمق نظري متقدم في فهمه للغة، بوصفها نظاماً مزدوجاً: له جانب تعديدي منضبط، وجانب تداولي حي متحرك. ولم يكن ابن جني أسيراً للقياس المجرد، ولا خاضعاً بشكل مطلق لأحكام السماع، بل كان يوازن بينهما وفق منطق لغوي دقيق، يمنح الأولوية لما تثبتته العرب في كلامها، دون أن يهمل دور القاعدة في ضبط اللسان.

1. التقييد في ضوء التداول: مبدأ منهجي

اعتمد ابن جنى مبدأً واضحاً في كتبه، مفاده أن اللغة تسبق القياس، وأن السماع هو الأصل في بناء القاعدة، لا العكس. ولهذا كان يقف أحياناً عند الظاهرة التي تخالف القاعدة التقليدية، فلا يُنكرها مباشرة، بل يعود إلى نصوص العرب وسماعهم ليستخرج من الاستعمال قاعدة جديدة أو استثناءً مشروعاً.

وقد عبر عن ذلك بقوله: "العرب لا تفعل ما تفعل عبثاً، ولكنها إنما تضع لغتها على حكمة وإن خفيت" (ابن جنى، 1999، ج1، ص 88)، وهذا القول يكشف عن إيمان عميق بأن الظاهرة اللغوية تحمل منطقاً داخلياً لا يمكن إنكاره لمجرد أنه يخالف القياس الظاهري، بل يجب تتبعه وتحليله ومحاولة استكشاف علته.

2. أمثلة على الجمع بين القياس والاستعمال

أ- التقاء الساكنين

ناقش ابن جنى ظاهرة التقاء الساكنين، وهي مسألة صوتية/صرفية دقيقة، وتناولها بتحليل قائم على الموازنة بين:

- القاعدة النحوية التي تمنع التقاء ساكنين.
 - والواقع الاستعمالي الذي يثبت التقاءهما أحياناً في القراءات واللهجات.
- وقد بين أن العرب كانت تميل إلى الحذف أو النقل أو الكسر بحسب السياق النطقي، مما يدل على أن القاعدة ليست صلبة، بل مرنة تتضبط بحسب الممارسة (ابن جنى، 1999، ج2، ص 203).

ب- التخفيف في الهمز

في مواضع كثيرة، يخفف العرب الهمزة، رغم أن القاعدة تقتضي تحقيقها، وقد تعامل ابن جنى مع هذه الظاهرة بفهم وصفي عقلائي، يربط التخفيف بكثرة التكرار، وثقل الأداء، وطلب الخفة، لا بالمخالفة أو اللحن. ومن هنا، أقر التسهيل في "يؤمنون"، "رأس"، "سأل"، وغيرها، لأن السماع أثبتها، ولأن التداول فرضها. "التخفيف ليس شذوذاً، بل هو أصل له علة في الأداء" (ابن جنى، 1999، ج2، ص 211).

3. منهج التأويل والاستقراء قبل الرفض

ابن جنى لم يكن من النحاة الذين يرفضون الظاهرة فوراً إذا خالفت القياس، بل كان أول ما يفعل هو العودة إلى الشواهد ومواقع الاستعمال وتحليل الظروف الصوتية المحيطة بالظاهرة. وإذا وجد للظاهرة شواهد فصيحة، يُخصّص لها باباً ويضع لها قاعدة فرعية. ويقول في هذا السياق: "لا يجوز رد ما نطق به فصحاء العرب، وإنما ينبغي النظر في وجهه وتخرجه على وجه سائغ" (ابن جنى، 1999، ج1، ص 122)

وهذا النهج يقترب كثيرًا من مناهج علم اللغة الوصفي (Descriptive Linguistics) ، التي تعتمد تحليل ما هو موجود ومسموع، لا ما هو مفترض ومقيس فقط.

5. التأثير النظري لهذا التوازن

يفضل هذا المنهج المزدوج، استطاع ابن جني:

- أن يحفظ للغة مرونتها دون أن يُسقط تعييدها.
 - أن يُعلي من قيمة الواقع التداولي دون أن يُهمل دور العقل النحوي.
 - أن يجعل من الملاحظة والاستعمال أداتين منهجيتين في بناء النظرية اللغوية.
- وقد أثنى تمام حسان على هذا الجانب بقوله: "كان ابن جني نحوياً من جهة، ولسانياً بالفطرة من جهة أخرى، فقدّم ملاحظاته على الواقع، وخرج من إسار التنظير إلى مجال التحليل التطبيقي" (تمام، 2004، ص 132)

الخاتمة

بعد هذا العرض التحليلي للرؤية الصوتية عند ابن جني، يتضح أن هذا العلامة لم يكن مجرد تابع للمنهج النحوي التقليدي، بل كان صاحب مشروع لغوي متكامل يمزج بين الضبط المعياري والاستقراء الوصفي. لقد تناول الصوت العربي من زاويتين متكاملتين:

- الأولى: معيارية، تؤكد على القياس والفصاحة والاحتجاج.
 - والثانية: موضوعية، تُراعي الواقع التداولي والوظيفة العضوية والنطق الحي.
- في المبحث الأول، ظهر ابن جني مدافعاً عن الطابع المقتن للغة العربية، حيث اعتمد على أصول الاحتجاج، والتزم الفصاحة، ورفض الأصوات واللهجات التي تخالف القياس أو تقتقر إلى شاهد معتبر. فالصوت - في تصوره المعياري - لا يُدرس في ذاته، بل في ضوء موقعه في النظام اللغوي القائم على القياس والنقل الصحيح، وهو ما تمثل في تحليله للإبدال، والإعلال، والإدغام، والإمالة، وغيرها.

أما في المبحث الثاني، فقد برز الجانب الموضوعي في فكره، حيث تعامل مع الصوت كظاهرة طبيعية عضوية ناتجة عن حركة الأعضاء وخصائص النطق، واستعان بمفاهيم دقيقة في تحليل المخارج والصفات كالجهر والهمس، الرخاوة والشدة، وغيرها. كما اتضح حرصه على مراعاة الاستعمال العربي الواقعي، فقبل بعض الظواهر غير المطابقة للقياس إذا تكررت في السماع، واستخرج منها قواعد، مما يدل على مرونة عالية وانفتاح على الوصف العلمي للغة.

وقد كشفت الدراسة أن ابن جني:

- دمج بين القياس والاستعمال دون أن يُهمل أحدهما.
- وظّف القراءات القرآنية واللهجات الفصيحة توظيفاً علمياً منهجياً.

• رفض اللهجات الشاذة وغير المحتج بها، لكنه استفاد من الفصيحة لتوسيع النظرية الصوتية.

• قدّم تصوّرًا مبكرًا لما يُعرف اليوم بـ التحليل الصوتي الوصفي (Descriptive Phonetics).

وبذلك، فإن مشروع ابن جني الصوتي يُعدّ أحد أبرز الإنجازات في التراث العربي، وهو سابق في روحه المنهجية لكثير من النظريات الحديثة، بما فيها المدارس الوظيفية والتوزيعية.

النتائج:

1. إن فكر ابن جني الصوتي يمثل نقطة توازن نادرة بين المعيارية الصارمة والموضوعية المرنة.

2. اتسمت آراؤه في الصوت بالتعديد من جهة، والتحليل الطبيعي من جهة أخرى.

3. كان دقيقًا في التمييز بين اللهجات المحتج بها وغير المحتج بها.

4. استخدم المصطلحات الصوتية بطريقة علمية، تقترب من مفاهيم الفونتيكا الحديثة.

5. اعتمد على الاستقراء النصي والواقع التداولي، مما جعله رائدًا في بناء القاعدة من الواقع لا العكس.

التوصيات:

• إعادة قراءة مؤلفات ابن جني في ضوء علم الأصوات الحديث.

• دراسة مقارنة بين آرائه الصوتية ونظريات مثل: جاكسون، ساوسير، بلومفيلد.

• إبراز مساهمة ابن جني في وضع اللبنة الأولى لعلم الأصوات التطبيقي.

المصادر والمراجع

1. ابن السراج، أبو بكر محمد (1985)، *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بغداد: جامعة بغداد.

2. ابن جني، أبو الفتح عثمان (1999)، *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار. بيروت: دار الكتب العلمية، ج1.

3. ابن يعيش، موفق الدين يعقوب (2001)، *شرح المفصل*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

4. الأنصاري، أحمد عبد الستار (2009)، *علم الأصوات في اللغة العربية*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

5. تمام حسان (2006)، *منهج التحليل اللغوي في ضوء علم اللغة الحديث*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

6. تمام، حسان(2004)، اللغة العربية معناها ومبناها. القاهرة: عالم الكتب.
7. الخطيب، عبد الحميد (2010)، علم الأصوات عند العرب. بيروت: دار المعرفة.
8. الزيات، حسين(2008)، التحليل الصوتي في التراث العربي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
9. سالم، عبد العزيز(2001)، علم الأصوات عند العرب. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
10. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1989)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها . تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين. بيروت: دار الفكر.
11. شاكر، محمود محمد(2000)، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا. القاهرة: مكتبة الخانجي.
12. عبد التواب، رمضان(1998)، مدخل إلى علم اللغة. القاهرة: مكتبة الخانجي.
13. عبد الصبور شاهين(1998)، علم اللغة الحديث. القاهرة: دار الفكر العربي.
14. علي، ياسين عبد المجيد (2005)، البنية الصوتية في اللغة العربية. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
15. محمود، عبد الله(1995)، منهج الصوتيات عند العرب. بيروت: مؤسسة الرسالة.
16. المغربي، عبد القادر(1953)، في فقه اللغة العربية. دمشق: مطبعة التقدم.
17. هادي نهر، خليل إبراهيم(2010)، ابن جنبي وآراؤه الصوتية. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
18. الحلبي، وليد أحمد(2016)، القراءات القرآنية والظواهر الصوتية في اللغة العربية . دمشق: دار العصماء.
19. Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad (1985), Al-Usul fi al-Nahw (The Foundations of Grammar). Edited by Abd al-Husayn al-Fatli. Baghdad: University of Baghdad.
20. Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman (1999), Al-Khasa'is (The Characteristics). Edited by Muhammad Ali al-Najjar. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Vol. 1.
21. Ibn Ya'ish, Muwaffaq al-Din Ya'qub (2001), Sharh al-Mufassal (Commentary on al-Mufassal). Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi.
22. Al-Ansari, Ahmad Abd al-Sattar (2009), Ilm al-Aswat fi al-Lughah al-Arabiyyah (Phonetics in the Arabic Language). Cairo: Dar al-Fajr for Publishing and Distribution.



23. Tamam Hassan (2006), Manhaj al-Tahlil al-Lughawi fi Daw' Ilm al-Lughawi al-Hadith (The Methodology of Linguistic Analysis in Light of Modern Linguistics). Cairo: Anglo-Egyptian Library.
24. Tamam Hassan (2004), Al-Lughah al-Arabiyyah Ma'naha wa Mabnaha (The Arabic Language: Its Meaning and Structure). Cairo: Alam al-Kutub.
25. Al-Khatib, Abd al-Hamid (2010), Ilm al-Aswat 'ind al-'Arab (Phonetics Among the Arabs). Beirut: Dar al-Ma'rifah.
26. Al-Zayyat, Husayn (2008), Al-Tahlil al-Sawti fi al-Turath al-Arabi (Phonetic Analysis in the Arabic Heritage). Cairo: Anglo-Egyptian Library.
27. Salem, Abdul Aziz (2001), Phonetics among the Arabs. Cairo: Zahraa Al-Sharq Library.
28. Al-Suyuti, Jalal Al-Din Abdul Rahman (1989), Al-Muzhir fi Ulum Al-Lughah wa Anwa'iha (The Shining Light on the Sciences of Language and its Types). Edited by: Muhammad Ahmad Jad Al-Mawla and others. Beirut: Dar Al-Fikr.
29. Shaker, Mahmoud Muhammad (2000), A Message on the Path to Our Culture. Cairo: Al-Khanji Library.
30. Abdul Tawwab, Ramadan (1998), An Introduction to Linguistics. Cairo: Al-Khanji Library.
31. Abdul Sabour Shahin (1998), Modern Linguistics. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
32. Ali, Yassin Abdul Majeed (2005), The Phonetic Structure in the Arabic Language. Baghdad: Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyya Al-'Amma (General Cultural Affairs House).
33. Mahmoud, Abdullah (1995), The Methodology of Phonetics among the Arabs. Beirut: Al-Risalah Foundation.
34. Al-Maghribi, Abd al-Qadir (1953), On Arabic Linguistics. Damascus: Al-Taquaddum Press.
35. Hadi Nahr, Khalil Ibrahim (2010), Ibn Jinni and His Phonetic Views. Beirut: Dar al-Kitab al-Jadeed al-Muttahida.
36. Al-Halabi, Walid Ahmad (2016), Qur'anic Readings and Phonetic Phenomena in the Arabic Language. Damascus: Dar al-Asma'.